المشروعات الصغيرة لخدمة الأغذية والمشروبات في مصر: دراسة تقييمية

صالح عبد الحميد عروس[1] راندا إبراهيم عوض الله [2] هيثم عبد الرازق الصوالحي[1] جيهان نبيل أحمد[1]
[1] قسم الدراسات الفندقية، كلية السياحة والفنادق، جامعة مدينة السادات
[2] المعهد العالي للسياحة والفنادق، الإسكندرية

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة المشروعات الصغيرة التي تقدم خدمات الأغذية والمشروبات في مصر وتقييم دورها في رفع مستوى المعيشة للأفراد وتنمية وتطوير المجتمع المحلى بالإضافة إلى تقييم دور الحكومة في دعم وتحفيز قيام هذه المشروعات. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام استمارة استقصاء كأداة للدراسة وزعت على عينة من أصحاب المشروعات الصغيرة لخدمة الأغذية والمشروبات في إقليم القاهرة الكبرى. ومن خلال تحليل البيانات المتحصل عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS تم التوصل إلى أن هذه النوعية من المشروعات لها دور كبير جدا في تنمية المجتمع المحلى والحد من البطالة من خلال ما توفره من فرص عمل للشباب وفى النهاية تم تقديم مجموعة من التوصيات يمكن الاستعانة بها للارتقاء بمنظومة المشروعات الصغيرة لخدمة الأغذية والمشروبات في مصر.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة، خدمة الأغذية والمشروبات، البطالة.

مقدمة

تلعب المشروعات الصغيرة دورًا كبيرًا في إحداث التنمية الاقتصادية؛ حيث تساهم في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى رأسها مشكلة البطالة، وذلك لما تقدمه هذه المشروعات من إضافة للناتج المحلي وخلق فرص عمل، وبالتالي يعد واجبًا على الحكومات أن تخصص دعم خاص لتلك المشروعات. كما أن المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة في رفع مستوى الاقتصاد القومي على صعيد الدول المتقدمة، وكذلك الدول النامية، ويتجلى ذلك في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة. ويمكن للمشروعات الصغيرة إيجاد الكثير من فرص العمل في المستقبل، وهو ما يؤدي إلى تخفيف حدة مشكلات البطالة والفقر، وكذلك العمل على تنويع هيكل الإنتاج، وتعزيز استخدام الخامات المحلية، بالإضافة إلى مزيد من فرص النمو والارتفاع على صعيد الرؤية المستقبلية القريبة، وذلك من خلال ما سوف تساهم به في النمو الاقتصادي في مصر خلال السنوات القادمة (السيسي،٢٠٠٩؛ الأسرج، ٢٠٠٩). وتعول الحكومة على قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للقيام بدور كبير في "استراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠"، ونتيجة لهذا الاهتمام الكبير يشهد عدد المشروعات العاملة في السوق زيادة مستمرة. وتمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من مجمل المشروعات العاملة في الاقتصاد المصري حيث تشكل نسبتها وفقا لأحدث تعداد اقتصادي نحو ٩٩,٦% من إجمالي المنشآت (عبد المنعم وآخرون، ٢٠١٩).

لذا تهدف الدراسة إلى تقييم المشروعات الصغيرة في مصر وخاصة تلك التي تقدم خدمات الأغذية والمشروبات من حيث الدور الذي تساهم به في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقياس مدى رضا أصحاب هذه المشروعات عن تلك التجربة بالإضافة إلى تقييم دور الدولة في دعم وتشجيع قيام تلك المشروعات وذلك من وجهة نظر أصحابها وفى النهاية تقديم مجموعة من التوصيات للمساعدة على الارتقاء بمنظومة المشروعات الصغيرة بشكل عام وتلك المتخصصة في تقديم خدمات الأغذية والمشروبات على وجه الخصوص.

٢. الإطار النظري للدراسة

تحظى ريادة الأعمال باهتمام معظم دول العالم لما لها من أهمية كبيرة على المستويين القومي والدولي نظراً لأنها تلعب دورا هاما في اقتصاديات الأمم بشكل عام وفي الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع على وجه الخصوص. وتعتبر المشروعات الصغيرة أحد أبرز صور ريادة الأعمال حيث تزايد الاهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة في الفترة الأخيرة لتوفيرها الكثير من المنتجات لسد احتياجات المواطن من سلع وخدمات قد تكون غير موجودة في الأسواق المحيطة بهم بالإضافة إلى خلق فرص عمل لكثير من الشباب مما يقلل الضغط على الوظائف الحكومية (برهومه، ٢٠١٤).

مفهوم المشروعات الصغيرة وخصائصها

يمكن القول بأن المشروعات الصغيرة هي تلك الأنشطة الخاصة الفردية أو العائلية التي تستهدف الربحية الاقتصادية وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل، من خلال إنتاج مزيج من السلع والخدمات، وتعتمد بشكل كبير على العمالة الماهرة وغير الماهرة الموجودة في المجتمع المحلى علاوة على استخدام التكنولوجيا والمواد الخام المحلية. كما أنها تركز على القوة الدافعة للقطاع الخاص والأسر والأفراد والمبادرات الذاتية وعادة ما تحتاج إلى دعم خاصة فيما يتعلق بالنواحي الإدارية والتمويلية والفنية التي لا تمتلكها مثل التسويق والمحاسبة والتكاليف والجودة والتدريب والتكنولوجيا والبحث والتطوير (الأسرج، ٢٠٠٦).

وعند تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة فيمكن التميز بين اتجاهين رئيسيين؛ حيث يسعى الاتجاه الأول إلى تحديد هذا المفهوم من خلال التمييز بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة استنادا إلى الاختلافات القائمة بينهما، بينما يحاول الاتجاه الثاني تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة من خلال تحليل مكونات النشاط، أي من خلال النظر إلى نوعيات الأنشطة التي تندرج تحت مظلة المشروعات الصغيرة، والتي تشترك كل منها في مجموعة خصائص متشابهة (النجار، ١٩٩٩). وبشكل عام هناك مجموعة من التعريفات للمشروعات الصغيرة حيث يشير إليها الحسيني (٢٠٠٦) على أنها "أي شركة أو منشأة أو مؤسسة أو منظمة أو أي كيان اقتصادي يمول ويدار ويراقب من قبل أصحابه ويتصف بقلة حجم العمالة فيه، ويشتمل على وحدات إدارية محددة، ويشغل حيزاً من قطاع الأعمال، ويقدم خدماته أو منتجاته إلى منطقة جغرافية محددة". ويضيف أحمد (٢٠٠٨) تعريف أخر للمشروعات الصغيرة بأنها "أنشطة إنتاجية أو صناعية أو خدمية أو تجارية أو تسويقية يمارسها الأشخاص بهدف الربح وتكون ملكًا لهم، وتعتمد على التكنولوجيا البسيطة ويعمل بها أقل من ٥٠ عامل ورأس مالها أقل من ٢٥٠ ألف جنيه ". وهناك تعريف أخر أشار إليه توفيق (٢٠٠٩) أن المشروعات الصغيرة هي "المشروعات التي يقل عدد العاملين فيها عن عشرة أفراد، ويتم عن طريقها أنشطة يمكن ممارستها في أضيق الوحدات واستثمار رؤوس الأموال البشرية المعطلة في عمليات إنتاجية وخدمية متنوعة، وتقل الأموال المستثمرة عن ٥٠٠ ألف جنية باستثناء الأرض والمباني وتدر عائدًا اقتصاديًا واجتماعيًا ذا قيمة معتمدة على تكنولوجيا بسيطة، ويمكن أن تساهم في تمويلها أو الإشراف عليها هيئات حكومية كما يمكن للأفراد ممارستها بصورة مستقلة، وتسهم هذه الأنشطة بالدرجة الأولى في دفع التنمية الشاملة من جهة إشباع الاحتياجات الأساسية وزيادة الدخل لمن يعمل بها، ومن جهة أخرى تستخدم الخامات المحلية المتوفرة في تلك المشروعات الإنتاجية؛ حيث يمكن تحويلها إلى سلع صالحة لسد احتياجات السكان".

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة للمشروعات الصغيرة بمكن تحديد مجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها من المشروعات من أهمها (عبد الغفار، ٢٠٠١؛ هيكل ٢٠٠٣، الأسرج، ٢٠٠٩):

- بساطة التكنولوجيا المستخدمة مما يتيح الفرصة للدخول في مجالات إنتاجية متنوعة.
- انخفاض قيمة الأجور وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدى إلى ارتفاع الأجور في المشروعات الكبيرة.
- انخفاض حجم رأس المال المستثمر وهو ما يناسب معظم المستثمرين في الدول النامية.
- الاعتماد على الخامات المحلية وقلة احتياجها لاستيراد الخامات ومستلزمات إنتاج من الخارج.
- انخفاض احتياجاتها من الطاقة والبنية الأساسية بالمقارنة بالمشروعات المتوسطة والكبرى.
- احتياجها لمساحات صغيرة نسبيا نظرا لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها.
- لا تحتاج إلى أسواق كبيرة؛ لأن إنتاجها صغير، كذلك فإن الجزء الأكبر من إنتاجها يستهلك محليًا، وهي تعتمد في تسويقها لمنتجاتها على البيع المباشر للعملاء.
- توفير الكثير من فرص العمل حيث تستخدم هذه المشروعات أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، وبالتالي تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين.
- تعتبر المشروعات الصغيرة مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها، بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية؛ مما يكسبهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات.

أهمية المشروعات الصغيرة:

يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة أحد قطاعات الاقتصاد الهامة، فالمشروعات الإنتاجية الكبيرة لم تعد قادرة على إتاحة فرص كثيرة للتوظيف وغير قادرة على التسويق الشامل لتغطية السوق، وبالتالي هناك ضرورة لمثل هذه المشروعات بسبب سرعة دوران رأس المال في المشروعات الصغيرة، وقصر فترة استرداده بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة، فالمشروع الصغير ذو ربحية سريعة وعالية ومخاطره أقل نسبيًا وحافز مرتفع ورغبة وحب العمل إذا ما قورن بالعمل لدى الغير، فالأعمال الحرة ذات ربحية عالية، وترتفع فيها القدرة على الابتكار وتحقيق الذات وبناء الشخصية الاستقلالية. كما أن المشروعات الصغيرة تؤدى دورًا كبيرًا في الاقتصاد، فهي تلبي حاجة السكان إلى عدد كبير من السلع والمنتجات، وتوفر فرص عمل للعديد من الشباب الباحث عن فرصة عمل (النجار، ١٩٩٩، سلمان، ٢٠١٥). وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة في ضرورة تعبئة الفائض الاقتصادي من الطاقات البشرية والموارد الطبيعية المتاحة في عمليات إنتاجية متنوعة توفر فرص عمل جديدة تؤدي إلى استيعاب فائض الزيادة في قوة العمل؛ مما يعمل على رفع مستوى الدخل للعديد من الأفراد الذين يشتغلون بها؛ لأنها تمثل شطرًا هامًا من النشاط الصناعي حتى في أكثر بلاد العالم تقدمًا مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان (أحمد، ٢٠٠٨). وتأتي أهمية المشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات في كونها تتمتع بالاستقلالية التي تحققها الثروة المالية لهم، بالإضافة إلى أنها تحقق الاستقرار والأمان وما تحققه من إثبات الذات، مما ينعكس على التخطيط الجيد للمستقبل لهم. أما بالنسبة لجهات التمويل فتمثل هذه المشروعات سوق جديدة وكبيرة لهذه الجهات، ويساهم تمويلها في توزيع مخاطر التمويل. بالإضافة إلى تنويع قاعدة العملاء، والمساعدة في تنمية مشروعات صغيرة ومتوسطة لتصل إلى مرحلة المشروعات الكبيرة (السيسي، ٢٠٠٩).

واقع المشروعات الصغيرة في مصر

تعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يبلغ عدد هذه المشروعات حوالي ٢,٤٥ مليون مشروع، حيث يضاف سنويا حوالي ٣٩ ألف مشروع. وتصنف نحو ٨٥% من هذه المشروعات على أنها مشروعات متناهية الصغر، بينما ١٤% منها مشروعات صغيرة ونحو ٢% فقط مشروعات متوسطة وفقا لإحصاءات عام ٢٠١٨ (عبد المنعم وآخرون، ٢٠١٩). وفيما يتعلق بالهيكل القانوني لهذه المشروعات يلاحظ أنها تعتمد بشكل كبير على الملكية الفردية حيث تمثل ما يقرب من ٦٠% من إجمالي عدد المؤسسات وذلك نظرا لسهولة تأسيسها. وتعود ملكية تلك المنشآت لفرد واحد وغالبا ما يكون مديرها، لذلك لا يوجد أي تمييز قانونى بين المالك والمنشأة. ويستفيد المالك من أرباح المنشأة بالإضافة إلى تحمله المسؤولية الكاملة عن الربح والخسارة. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فمعظم هذه المشروعات يتمركز في محافظات: القاهرة، الغربية والشرقية ويفسر ذلك بإقدام الشركات على اختيار هذه المحافظات نظرا لتطورها الحضري وكذلك تقدم مستوى البنى التحتية المتوفرة بها والمتمثلة في شبكة الطرق ووسائل نقل تسهل نقل البضائع بشكل سهل مما يؤثر بدوره على إنتاجية المؤسسات ووصولها لعدد أكبر من العملاء. ونظرا لأن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظات الأخرى ليس كبيرا، فينبغي أن يتم تركيز الاهتمام عليها وتحسين بنيتها التحتية وبالتالي مساعدة الشركات على نقل أعمالها إلى هذه المحافظات (Elsaid and Zaki, 2014).

بالنسبة لرأس مال المشروعات الصغيرة، فنحو ٨٣,٤% من المشروعات صغيرة الحجم رأسمالها أقل من ٢٥٠ ألف جنيه، بينما ٢% فقط من المشروعات يصل حجم رأسمالها إلى ١٥ مليون جنيه. كذلك الحال بالنسبة لعنصر العمل، حيث يلاحظ أن نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة تصل إلى ٤،٨٥% منها تستخدم ما بين ٥ - ١٩ عامل، بينما نحو٣,٦% من المشروعات الصغيرة تستخدم نحو ٥٠ عامل (عبد المنعم وآخرون، ٢٠١٩؛ عمر، ٢٠١٩).

وفيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة التي تقدم خدمات الأغذية والمشروبات في مصر فيعد مشروع شارع (٣٠٦) من أبرز وأضخم هذه المشروعات، حيث تم تدشين المشروع من خلال شركة (أسواق مصر إكسبريس للتطوير والإدارة) التابعة لشركة (تحيا مصر القابضة للاستثمار). وهو شارع استثماري خدمي تخطط الشركة المصرية لجعله أكبر ملتقى لمقدمي الأغذية والمشروبات في ١٥٠ موقعًا بمحافظات مصر المختلفة، في مبادرة لجمع كافة مشروعات شبابها في شارع واحد يحمل علامة واحدة ويضم مطاعم

شبابية وعربات متنقلة للطعام والمشروبات. وجاءت فكرة شركة أسواق مصر إكسبريس للتطوير والإدارة لدعم وبناء جيل من الشباب ليصبحوا رواد أعمال من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقضاء على البطالة بتحويل أحلامهم الصغيرة إلى مشروعات على أرض الواقع بدعم من الدولة. ويستهدف المشروع توفير فرص عمل للشباب تصل إلى نحو ٤٥ ألف فرصة عمل بشكل مباشر وغير مباشر، كما أنه يساعد على تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى شكل رسمي بالإضافة إلى تطبيق نظام الاقتصاد التشاركي من خلال وجود أصل يستطيع الشاب أن يقوم بتشغيله ويدر له دخلا ثابتا، وكذلك تطبيق نظام الشمول المالي من خلال تقليل التعامل بالعملات النقدية، وذلك بربط جميع شوارع ٣٠٦ عن طريق محفظة يتم وضع النقود فيها وصرفها أثناء التواجد بأي شارع من شوارع ٣٠٦ على مستوى الجمهورية.

وتقدم الحكومة خدماتها للشباب في هذه المشروعات على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، مرحلة ما قبل التشغيل، وتتضمن عملية إنشاء الموقع، وتوصيل كافة الخدمات والمرافق اللازمة، وتمويل الشباب الذين يطلبون تمويلاً لإنشاء الوحدة مقابل فائدة لا تتخطى ٧%، أما المرحلة الثانية فتتمثل في التدريب على إدارة المشروع والصحة والسلامة المهنية، وجودة المنتجات وخدمة العملاء، وتوفير خدمات الأمن والنظافة عن طريق شركات متخصصة، وتقديم خدمات التسويق والترويج، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة ما بعد التشغيل، حيث تقوم الشركة بإعداد تقارير تفصيلية دقيقة تتضمن معلومات عن مبيعات كل مشروع وتكلفته ومتابعة العملاء، ومدى رضائهم عن المنتجات المقدمة خلال تواجدهم بالمواقع، ومدى وجود أى ملاحظات ليتم تلافيها بحثاً عن إرضاء العملاء (خليفة، ٢٠١٩).

التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة في مصر

تشير تجربة قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه هذا القطاع والتي يتمثل أهمها في ضعف القدرات الفنية والإدارية لدي أصحاب المشروعات، وعدم القدرة على إعداد دراسات جدوى، وخطط عمل ملائمة، وهيكل إداري وتنظيمي من أجل الحصول على التمويل اللازم، ومحدودية وارتفاع تكلفة الخدمات غير المالية المقدمة لهذه المشروعات (خدمات استشارية، مالية، محاسبية، قانونية، وغيرها). إضافة إلى إحجام عدد من البنوك عن تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعدم توافر القدرات والخبرات لديهم للتعامل مع هذه الفئة من المشروعات. كما يزيد وجود عدد من هذه المشروعات خارج المنظومة الرسمية من حجم التحديات التي تحول دون نفاذ هذه المشروعات إلى التمويل في ظل عدم توفر تاريخ ائتماني أو تاريخ مالي موثق، إضافة إلى ضعف قدرة المشروعات الناشئة على تدبير نسبة موارد ذاتية مقبولة لدى مؤسسات التمويل (عبد المنعم وآخرون، ٢٠١٩).

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة وذلك بالاعتماد على قائمة استقصاء تتضمن مجموعة من الأسئلة والعبارات يراعى فيها السهولة والبساطة من أجل الحصول على صورة عامة عن واقع المشروعات الصغيرة لخدمة الأغذية والمشروبات في مصر. وقد تم توزيع عدد (٤٠) استمارة على عينة ملائمة من أصحاب المشروعات الصغيرة لخدمة الأغذية والمشروبات التي تقع في نطاق إقليم القاهرة الكبرى، حيث تم الاعتماد على هذا الأسلوب نظرا لتعذر الوصول إلى جميع أصحاب تلك المشروعات أو المستفيدين منها. وبلغت نسبة الاستجابة بناءا على عدد الاستمارات التي تم استردادها (٩٠%) حيث تم استرداد عدد (٣٦) استمارة تم استبعاد عدد (٦) منها غير صالحة للتحليل وبالتالي بلغ إجمالي عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (٣٠) استمارة.

اشتملت استمارة الاستقصاء على بعض البيانات التي تساهم في تحقيق الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: الجزء الأول يتناول مجموعة من البيانات الديموغرافية لأصحاب تلك المشروعات لتوصيفهم وتوضيح خصائصهم مثل الفئة، العمر، المؤهل العلمي والحالة الاجتماعية. الجزء الثاني يشمل بيانات عن المشروع مثل عمر المشروع، الدافع من إنشاء هذا المشروع، عدد العاملين بالمشروع وخصائصهم. بينما الجزء الثالث يتناول تقييم دور المشروعات الصغيرة في رفع مستوى المعيشة وتنمية المجتمع وكذلك تقييم هذه التجربة من وجهة نظر أصحاب هذه المشروعات بالإضافة إلى تقييم دور الدولة في دعم وتشجيع تلك المشروعات وفى النهاية تم طرح مجموعة من الأسئلة تدور حول مقترحات لتحسين

وتطوير تلك المشروعات من وجهة نظر هؤلاء المستفيدين. وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي للإجابات حيث (١) غير موافق بشدة و(٥) موافق بشدة. كما تم استخدام برنامج SPSS لتحليل النتائج إحصائيا.

نتائج الدراسة ومناقشتها

صدق وثبات مقياس الدراسة

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة، حيث يستخدم هذا المعامل لقياس نسبة تباين الإجابات ومدى الثبات والترابط الداخلي لأسئلة الاستبانة، بحيث أنها تشكل مع بعضها البعض مجموعة واحدة مما يعزز من قدرتها في إعطاء نتائج لردود المستجيبين تجاه فقرات الاستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت من الواحد الصحيح كلما كان ذلك مؤشر جيد علي قوة التماسك الداخلي للمقياس (George and Maller, 2003). ويوضح الجدول التالي قيمة معامل ألفا كرونباخ لكافة محاور الدراسة على النحو التالي:

جدول (١): معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المحـــور	عدد الأسئلة	معامل ألفا
دور المشروعات الصغيرة في رفع مستوى المعيشة وتنمية المجتمع	٢٢	٠,٦٨٩
مستوى الرضا عن المشروع	٥	٠,٧١١
دور الدولة في دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة	٥	٠,٧٠٥
مقترحات تطوير المشروعات الصغيرة	٩	٠,٧٢٩
معامل الاتساق الداخلي لجميع المحاور (ألفا كرونباخ)	**٤١**	**٠,٧٦٠**

يتضح من جدول (١) السابق أن معامل ألفا كرونباخ لجميع أسئلة الاستبانة كان ٧٦%، وهي نسبة مقبولة من الثبات مما يشير إلى ثبات أبعاد الاستبانة وكذلك ارتباطها واتساقها الداخلي، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول الخاص لتحقيق الاستقرار النفسي والأسرى (٠,٨٠٩)، ينما كان المحور الثاني الخاص بدور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة (٠,٦٢٣)، في حين بلغ المحور الثالث والخاص بدور المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع المحلى (٠,٦٨٩)، كما أظهرت نتائج التحليلات أن معامل الاتساق الداخلي للمحور الخاص بالرضا عن المشروع (٠,٧١١)، أما فيما يتعلق بدور الدولة في دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة فقد بلغ معامل الاتساق الداخلي (٠,٧٠٥)، وأخيراً المحور الخاص بمقترحات تطوير المشروعات الصغيرة بلغ معامل ألفا كرونباخ حوالى (٠,٧٢٩). مما سبق ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن أداة الدراسة تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه وبالتالي يمكن الاعتماد عليها كمقياس للدراسة.

خصائص عينة الدراسة

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لـ (النوع، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية) ويوضح الجدول التالي تلك الخصائص.

جدول (٢): خصائص عينة الدراسة

المتغيـر		التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
النوع	ذكر	٢٥	٦٥,٠
	أنثى	٥	٣٥,٠
	المجموع	**٣٠**	**%١٠٠**
العمر	أقل من ٣٠ سنة	٢٢	٧٣,٣
	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	٨	٢٦,٧

	أكبر من ٤٠ سنة	٠	٠,٠
	المجموع	**٣٠**	**%١٠٠**
المؤهل العلمي	أقل من المتوسط	٠	٠,٠
	مؤهل متوسط	١	٣,٣
	مؤهل جامعي	٢٩	٩٦,٧
	المجموع	**٣٠**	**%١٠٠**
الحالة الاجتماعية	أعزب	٢٤	٨٠,٠
	متزوج	٦	٢٠,٠
	المجموع	**٣٠**	**%١٠٠**

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي في جدول (٢) أن معظم أفراد العينة (٦٥%) كانوا من الذكور وعددهم ٢٥ مفردة، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة العمل في مثل هذا النوع من المشروعات. بينما بلغ عدد الإناث (٥) بنسبة (٣٥%)، وقد يرجع انخفاض نسبة الإناث في عينة الدراسة إلى طبيعة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي تحظر على الإناث امتلاك وتشغيل مثل هذا النوع من المشروعات والعمل لساعات طويلة، إضافة إلى ازدواجية دور المرأة نتيجة ارتباطها بأسرتها ومجتمعها. كما أوضحت نتائج الدراسة أن (٧٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة متوسط أعمارهم اقل من ٣٠ سنة وأن عدد (٨) منهم بنسبة (٢٦,٧%) يتراوح متوسط أعمارهم بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، بينما لم يكن هناك أعمار فوق ٤٠ عاماً وهو ما يعد مؤشراً على أن مثل هذه المشروعات تستقطب فئة الشباب حتى ٤٠ سنة.

وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر كانت للمؤهل الجامعي بعدد (٢٩) ونسبة (٩٦,٧%)، بينما جاء المؤهل المتوسط بنسبة (٣,٣) بعدد (١) في حين أنه لا توجد مؤهلات أقل من المتوسط بين أصحاب تلك المشروعات عينه الدراسة ومما سبق يلاحظ أن النسبة الأكبر في ملكية هذه المشروعات كانت لأصحاب المؤهلات العليا وهو ما قد يرجع إلى اقتصار مثل هذه النوعية من المشروعات على ذوى المؤهلات العليا أو أن هذه الفئة من الشباب هي التي لديها استعداد لامتلاك وإدارة مثل هذه الأعمال نتيجة ما اكتسبوه من معارف ومهارات أثناء دراستهم الجامعية.

كما أشارت النتائج المتحصل عليها من الدراسة فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية لعينة الدراسة من أصحاب المشروعات الصغيرة لخدمة الأغذية والمشروبات أن نسبة ٨٠% من عينة الدراسة وعددهم (٢٤) كانت حالتهم الاجتماعية أعزب بينما كانت أعداد المتزوجين من بين أفراد العينة (٦) بنسبة (٢٠%).

بيانات المشروع

يوضح الجزء التالي أهم الخصائص للمشروعات الصغيرة لخدمة الأغذية والمشروبات عينة الدراسة وذلك من حيث عمر المشروع ودوافع إنشاء هذه المشروعات وعدد العاملين بها ونوعياتهم.

جدول (٣): بيانات المشروع

المتغيـر		التكرار (ك)	النسبة المئوية (%)
بداية المشروع	أقل من عام	١٢	٤٠,٠
	عام إلى أقل من عامين	١٤	٤٦,٧
	عامان فأكثر	٤	١٣,٣
	المجموع	٣٠	%١٠٠
دوافع المشروع	رغبة في الاستثمار والربح السريع	٩	٣٠,٠
	عدم الرغبة في العمل الحكومي	٢	٦,٧
	نجاح تجارب الآخرين	٨	٢٨,٧
	عدم توافر فرص عمل	٤	١٣,٣

	يتوافق مع تعليمي وخبراتي السابقة	٧	٢٣,٣
	المجموع	٣٠	%١٠٠
عدد العاملين بالمشروع	من ١ الى ٥	٢٢	٧٣,٣
	من ٦ الى ١٠	٨	٢٦,٧
	أكثر من ١٠	٠	٠,٠
	المجموع	٣٠	%١٠٠
نوعية العمالة المستخدمة	مؤقتة	١٩	٦٣,٣
	دائمة	١١	٣٦,٧
	بعضها دائم وبعضها مؤقت	٠	٠,٠
	المجموع	٣٠	%١٠٠

من خلال مراجعة بيانات الجدول السابق رقم (٣) أظهرت النتائج فيما يتعلق ببداية تنفيذ المشروع أن عدد (١٢) من المشروعات عينة الدراسة والتي بلغت نسبتهم (٤٠%) بدأت العمل خلال مدة أقل من عام في حين أن عدد (١٤) من هذه المشروعات بنسبة (٤٦,٧%) كانت بداية المشروع تتراوح من عام إلى أقل من عامين، كما أظهرت النتائج أن نسبة (١٣,٣%) وعددهم (٤) مشروعات بدء العمل فيها منذ أكثر من عامين. أما فيما يتعلق بالدوافع التي دفعت الشباب لتنفيذ تلك المشروعات اتضح من البيانات المتحصل عليها أن الدافع الرئيسي لإقامة مثل هذه المشروعات هو الرغبة في الاستثمار وتحقيق الربح السريع وكان عددهم (٩) بنسبة (٣٠%)، بينما أشارت البيانات المتحصل عليها أن نسبة (٢٨,٧%) من أفراد عينة الدراسة وعددهم (٨) كان الدافع لديهم لإقامة مثل هذه المشروعات هو نجاح تجارب الآخرين، في حين أوضحت الدراسة أن نسبة (٢٣,٣%) كانت دوافعهم أن هذه الأعمال تتوافق مع مستواهم التعليمي وخبراتهم السابقة. كما أشارت النتائج أن نسبة (١٣,٣%) من عينة الدراسة وعددهم (٤) اختاروا هذه النوعية من المشروعات لعدم توافر فرص عمل. وأخيراً كانت نسبة (٦,٧%) من عينة الدراسة وعددهم (٢) كان اختيارهما لمثل هذه المشروعات نتيجة عدم الرغبة في العمل الحكومي.
كما أوضحت نتائج الدراسة فيما يتعلق بأعداد العاملين بهذه المشروعات أن نسبة (٧٣,٣%) منها والبالغ عددها (٢٢) مشروع يعمل بها من ١-٥ أفراد، بينما نسبة (٢٦,٧%) من المشروعات عينة الدراسة وعددهم (٨) يعمل بها من ٦-١٠ أفراد، في حين لم تظهر النتائج أياً من المشروعات عينة الدراسة يعمل بها أكثر من ١٠ أفراد، وهو ما يؤكده الأسرج (٢٠٠٩) والذي أشار إلى أن المشروع الصغير هو المشروع الذي يقل عدد العاملين فيه عن عشرة أفراد، بينما المشروعات المتوسطة فيتراوح عدد العاملين فيها بين عشرة إلى تسعة وأربعين عاملاً. وفيما يتعلق بنوعية العمالة المستخدمة في هذه المشروعات، أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة (٦٣,٣%) من المشروعات عينه الدراسة وعددهم (١٩) تستخدم عمالة مؤقته، بينما (٣٦,٧%) من هذه المشروعات وعددهم (١١) تستخدم عمالة دائمة وبالتالي يتضح من خلال هذه النتيجة أن هذه النوعية من المشروعات تعتمد بشكل كبير على استخدام العمالة المؤقتة وقد يرجع ذلك لطبيعة هذه الأنشطة.

دور المشروعات الصغيرة لخدمة الأغذية والمشروبات في رفع مستوى المعيشة وتنمية المجتمع
تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس مدى مساهمة المشروعات الصغيرة لخدمة الأغذية والمشروبات في رفع مستوى المعيشة لأصحابها وكذلك تنمية المجتمع على النحو التالي:

جدول (٤) دور المشروعات الصغيرة في رفع مستوى المعيشة وتنمية المجتمع

دور المشروعات الصغيرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تحقيق الاستقرار النفسي والأسرى	٤,٤٩	٠,٣٩

الحد من البطالة	٤,٤٦	٠,٢٧
تنمية المجتمع المحلى	٤,٤٦	٠,٢٧
المتوسط العام	**٤,٤٧**	**٠,٣١**

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٤) أن المشروعات الصغيرة وخاصة تلك التي تقدم خدمات الأغذية والمشروبات تلعب دور هام في رفع مستوى المعيشة وكذلك تنمية المجتمع المحلى حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أصحاب هذه المشروعات عن هذا الجزء حوالي (٤,٤٧) أي موافقون تماما على أن مثل هذه المشروعات لها دور إيجابي لأنها تساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار النفسي والأسرى لأصحابها كما يتضح من بيانات الجدول السابق (٤,٤٩)، علاوة على أنها تساهم في الحد من البطالة لما توفره من فرص عمل لأصحابها وكذلك العاملين بها (٤,٤٦) بالإضافة إلى دورها في تنمية المجتمع المحلى والمناطق المحيطة بها حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا الجزء (٤,٤٦). ومما سبق يلاحظ أن هذه النتائج تتوافق مع ما توصل إليه محمد (٢٠٠٤) في دراسته أن مثل تلك المشروعات تساهم بشكل كبير في خدمة المجتمع من خلال عمليات التجميل للمنطقة وتقديم الخدمات لغير القادرين والمساهمة في تنمية الحي كما أنها تساعد على زيادة درجة الإشباع وتدعيم العلاقات الاجتماعية وتحسين مستوى الرفاهية وغيرها من الفوائد الاجتماعية للأسر المستفيدة.

تقييم مستوى رضا أصحاب المشروعات الصغيرة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مستوى الرضا لدى أصحاب المشروعات الصغيرة لخدمة الأغذية والمشروبات عن تلك التجربة وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (٥) مستوى الرضا عن المشروعات الصغيرة

مستوى الرضا عن المشروعات الصغيرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تشعر بتحسن في الأوضاع المعيشية بعد الحصول على المشروع	٤,٣٣	٠,٧١
حققت ماكنت تسعي اليه من عملك في هذا المشروع	٤,٣٣	٠,٧١
يساعد العمل في هذا المشروع على الارتقاء بالمكانة داخل الأسرة والمجتمع	٤,٥٦	٠,٥٠
تحقق المشروعات الصغيرة فوائد اقتصادية للأسر المستفيدة	٤,٦٠	٠,٤٩
تحقق المشروعات الصغيرة فوائد اجتماعية للأسر المستفيدة	٤,٦٠	٠,٤٩
المتوسط العام	**٤,٤٨**	**٠,٤١**

تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق رقم (٥) إلى رضا أصحاب المشروعات الصغيرة التي تقدم خدمات الأغذية والمشروبات عن تلك التجربة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها حوالي (٤,٤٨)، حيث أوضحت النتائج أن غالبية أفراد العينة من أصحاب المشروعات الصغيرة يشعرون بتحسن في الأوضاع المعيشية بعد الحصول على هذه المشروعات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٤,٣٣) بالإضافة إلى أن هذه المشروعات حققت لهم ما كانوا يسعون إليه (٤,٣٣) كما أن العمل في هذه المشروعات ساعدهم على الارتقاء بمكانتهم داخل الأسرة والمجتمع (٤,٥٦). كما تظهر النتائج أن هذه النوعية من المشروعات حققت لهم العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية (٤,٦٠) وهو ما يؤكده كلاً من (السيسي، ٢٠٠٩؛ أبو الفحم، ٢٠٠٩) حيث أشارا إلى أن المشروعات الصغيرة هي العمود الفقري لهيكل الإنتاج والخدمات وبالتالي تلعب دورًا هامًا في المسيرة الاقتصادية وتساهم في حل ما يواجه المجتمع من مشكلات ولعل من أبرزها مشكلة البطالة، فهي تعد السلاح الرئيسي لمواجهة مشكلات البطالة وتوفير فرص العمل. كما أن المشروعات الصغيرة تؤدى دورًا كبيرًا في الاقتصاد، فهي تلبي حاجة السكان إلى عدد كبير من

السلع، وتوفير فرص عمل لملايين الشباب الباحث عن فرصة عمل. مما سبق يتضح أن هناك درجة كبيرة من الرضا لدى أصحاب تلك المشروعات عن هذه التجربة وذلك نظرا للنفع الذي يعود عليهم منها.

تقييم دور الدولة في دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات هذا المحور لتقييم دور الدولة في دعم وتشجيع هذه المشروعات وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٦) دور الدولة في دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة

دور الدولة في دعم المشروعات الصغيرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تدعم الدولة باستمرار قيام المشروعات الصغيرة	٤,٣٠	٠,٥٣
تعمل الحكومة على إيجاد السوق المناسب لهذه المشروعات	٤,٤٣	٠,٥٠
توفر الحكومة التمويل المناسب لمثل هذه المشروعات	٣,٨٠	٠,٩٦
تشجع التشريعات والقوانين الحالية على قيام المشروعات الصغيرة	٣,٦٣	٠,٨٠
تعمل الحكومة على تهيئة فرص التأهيل والتدريب للعمل في هذه المشروعات	٣,٩٣	٠,٧٣
المتوسط العام	**٤,٠٢**	**٠,٣٩**

من خلال بيانات الجدول السابق رقم (٦) يتضح أن الدولة لها دور كبير في دعم وتشجيع إقامة مثل هذه المشروعات حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (٤,٠٢)، حيث أشار غالبية أفراد العينة من أصحاب المشروعات الصغيرة التي تقدم خدمات الأغذية والمشروبات أن الدولة تدعم باستمرار قيام المشروعات الصغيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٤,٣٠) كما أنهم أكدوا على أن الحكومة تعمل على إيجاد السوق المناسب لهذه المشروعات (٤,٤٣). كما يتضح من النتائج المتحصل عليها أن الحكومة تقوم إلى حد ما بتوفير التمويل المناسب لمثل هذه المشروعات حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة حوالي (٣,٨)، نفس الأمر فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين الحالية ومدى تشجيعها لقيام تلك المشروعات حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة حوالي (٣,٦٣)، في حين أكد معظم أفراد العينة من أصحاب المشروعات أن الحكومة تعمل على تهيئة فرص التأهيل والتدريب للعمل في هذه المشروعات (٣,٩٣). من خلال البيانات السابقة يتضح أن هناك دور إيجابي للدولة متمثلة في الحكومة في دعم وتشجيع إقامة تلك المشروعات وإن كانت تحتاج إلى بعض التطوير لتكون بالشكل الأمثل الذي يأمله أصحاب تلك المشروعات.

تطوير المشروعات الصغيرة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المحور وذلك للوقوف على أهم المقترحات لتطوير هذه المشروعات وذلك من وجهة نظر أصحابها حيث كانت النتائج على النحو التالي:

جدول (٧): مقترحات تطوير المشروعات الصغيرة

مقترحات التطوير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
زيادة الاعتمادات المالية للمشروع	٤,١٠	٠,٨٠
الإشراف الجيد والتنظيم من قبل الجهات المختصة	٤,٠٦	٠,٩٠
ربط هذه النوعية من المشروعات الصغيرة باحتياجات كل منطقة	٤,٣٣	٠,٩٥

الترويج الكافي وتسليط الضوء بشكل أكبر على تلك المشروعات	٤,٥٦	٠,٥٦
تقديم مزيد من فرص التدريب المتخصص والدعم الفني	٤,١٦	٠,٨٧
تقديم خدمات تسويقية لمنتجات هذه المشروعات بتكاليف منخفضة	٤,٤٠	٠,٦٢
تيسير إجراءات التمويل اللازم ومنح القروض	٤,٥٦	٠,٥٠
تخفيض قيمة الفائدة على القروض الممنوحة لتمويل تلك المشروعات	٤,٦٠	٠,٤٩
تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال وتوفير التمويل اللازم لتشغيل تلك المشروعات	٣,٩٦	٠,٩٩
المتوسط العام	٤,٣٠	٠,٤٠

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق رقم (٧) يتضح أن هناك تأييدا كبيرا لمجموعة المقترحات التي قامت الباحثة بوضعها حيث بلغ المتوسط العام لهذه المقترحات (٤,٣٠) وهو ما يعكس تأييدا شديدا لهذه المقترحات والتي من أهمها تخفيض قيمة الفائدة على القروض الممنوحة لتمويل تلك المشروعات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٤,٦٠) ثم يأتي بعد ذلك في الأهمية تيسير إجراءات التمويل اللازم ومنح القروض بالإضافة إلى الترويج الكافي وتسليط الضوء بشكل أكبر على تلك المشروعات بمتوسط حسابي لكلاهما بلغ (٤,٥٦) يليها تقديم خدمات تسويقية لمنتجات هذه المشروعات بتكاليف منخفضة (٤,٤٠) ثم ربط هذه النوعية من المشروعات الصغيرة باحتياجات كل منطقة (٤,٣٣)، بالإضافة إلى تقديم مزيد من فرص التدريب المتخصص والدعم الفني (٤,١٦) وزيادة الاعتمادات المالية للمشروع (٤,١٠) علاوة على الإشراف الجيد من الجهات المختصة (٤,٠٦) وأخيرا تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال وتوفير التمويل اللازم لتشغيل تلك المشروعات (٣,٩٦).

الملخص والتوصيات

هدفت الدراسة الحالية إلى تقييم تجربة المشروعات الصغيرة لخدمة الأغذية والمشروبات في مصر وذلك من خلال الاستعانة بأصحاب تلك المشروعات والمستفيدين منها حيث وجهت إليهم استمارة استقصاء تضمنت مجموعة من المحاور المختلفة وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- هناك دور إيجابي للمشروعات الصغيرة التي تقدم خدمات الأغذية والمشروبات في رفع مستويات المعيشة لأصحابها وكذلك تنمية المجتمع (المتوسط الحسابي ٤,٤٧) وذلك من خلال تحقيق الاستقرار النفسي والأسرى لأصحابها (٤,٤٩) والحد من ظاهرة البطالة (٤,٤٦) بالإضافة إلى تنمية وتطوير المجتمع المحيط (٤,٤٦).
- هناك حالة من الرضا لدى أصحاب تلك المشروعات عن هذه التجربة (٤,٤٨).
- تدعم الدولة متمثلة في الحكومة إقامة مثل هذه المشروعات (٤,٣٠).
- تعمل الحكومة على تهيئة فرص التأهيل والتدريب للعمل في هذه المشروعات (٣,٩٣).

وفى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من نتائج، يمكن التقدم بمجموعة من التوصيات التي يمكن الاسترشاد بها لتطوير ودعم منظومة المشروعات الصغيرة في مصر وذلك على النحو التالي:

١. تقديم التمويل الكافي من خلال توجيه البنوك إلى الإقراض وتسهيل الإجراءات ومراعاة فترات السماح للتحفيز على البدء في هذه المشروعات وكذلك تحديد أسعار فائدة مميزة.
٢. دراسة إنشاء صناديق الاستثمار المباشر من خلال البنوك للمساهمة برأس المال في المشروعات الصغيرة لسد الثغرات التمويلية في المراحل المختلفة.
٣. التسويق الجيد لهذه المشروعات وتسليط الضوء عليها في وسائل الإعلام المختلفة لجذب الانتباه لها والتشجيع على استهلاك منتجاتها.

٤. التوجه نحو ريادة الأعمال وتمكين الشباب من خلال تخطيط البرامج والمقررات الدراسية وإدراجها في مراحل التعليم المختلفة وبشكل خاص أثناء الدراسة الجامعية.
٥. دعم تدريب الشباب من خلال إنشاء مراكز للتدريب وتأهيلهم بشكل مناسب ليصبحوا من رواد الأعمال.
٦. زيادة الحوافز الممنوحة من الحكومة للاستفادة من الشباب واستغلال قدراتهم وطاقتهم الحركية والفكرية في مثل هذه المشروعات التي يمكن أن يستفيد منها الفرد والمجتمع بشكل كبير.
٧. ضرورة توفير غطاء تنظيمي قانونى حاضن لهذه المنشآت للتعامل السريع مع المشاكل التي تواجهها وتوفير الحماية اللازمة من خلال إجراءات نظامية وقانونية خاصة. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات المحفزة لقيام مثل هذه المشروعات.
٨. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال وتوفير التمويل اللازم لتشغيل تلك المشروعات.

المراجع العربية

- أبو الفحم، زياد (٢٠٠٩)، "دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي"، الطبعة الأولى، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للنشر والتوزيع، الأمارات العربية المتحدة.
- أحمد، زينب محمد (٢٠٠٨)، "المشروعات الصغيرة للشباب ودورها في الحد من مشكلة البطالة: دراسة ميدانية على عينة من الشباب في القاهرة الكبرى"، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الأداب، جامعة عين شمس.
- الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠٠٦)، "مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٩، مطابع مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠٠٩)، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية"، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الأمارات العربية المتحدة.
- الحسيني، فلاح حسن (٢٠٠٦)، "إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتمييز"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- السيسي، صلاح الدين حسن (٢٠٠٩)، "استراتيجيات وأليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية والمحلية"، دار الفكر العربي، القاهرة.
- النجار، فريد راغب (١٩٩٩)، "إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- برهومه، سمير فهمي شحادة (٢٠١٤)، "خصائص الريادة وأثرها في المشروعات الريادية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- توفيق، عبد الرحمن (٢٠٠٩)، "الدليل المتكامل لإدارة المنظمات المدنية ودعم المشروعات الصغيرة"، الطبعة الثانية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة.
- خليفة، عمرو (٢٠١٩)، "تقرير حول مشروع شارع ٣٠٦" متاح على:

https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/2896214/1/

- سلمان، ميساء حبيب (٢٠١٥)، "المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.
- عبد الغفار، محمد سالم (٢٠٠١) "دراسة اقتصادية لمحددات تنمية المشروعات الصغيرة "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.
- عبد المنعم، هالة؛ طلحة، الوليد وإسماعيل، طارق (٢٠١٩)، "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

- عمر، أحمد حسن (٢٠١٩)، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري"، الحوار المتمدن، العدد ٦٤٠٣ متاح على:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=654962&r=0
- محمد، عصام عبد الحميد (٢٠٠٤) "اقتصاديات إدارة المشروعات الزراعية الصغيرة وأثرها على التنمية الاقتصادية الزراعية في محافظة المنيا"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنيا.
- هيكل، محمد (٢٠٠٣)، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الثانية، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

المراجع الأجنبية

- Elsaid, H. and Zaki, Ch. (2014). Small and Medium Enterprises in Egypt: New Facts from a New Dataset, Journal of Business and Economics, Volume 5, No. 2, p. 146. Available at: https://www.researchgate.net/publication/312121368

- George, D. and Mallery, P. (2003). SPSS for Windows step by step: A simple guide and reference, 4th ed., Boston: Allyn & Bacon.

Small enterprises of food and beverage service in Egypt: An evaluation study

Saleh Abdel Hamid Arous[1] **Randa Ibrahim Awadallah** [2] **Haitham Abdel Razek Al Sawalhi**[1] **Gihan Nabil Ahmed**[1]

[1]Department of Hotel Studies, Faculty of Tourism and Hotels, Sadat City University
[2] Higher Institute of Tourism and Hotels, Alexandria

Abstract

The study aims to study small projects that provide food and beverage services in Egypt and evaluate their role in raising the standard of living for individuals and developing the local community, in addition to evaluating the government's role in supporting and motivating these projects. To achieve this goal, a survey form was used as a study tool to collect data, which was distributed to a sample of small business owners in the Greater Cairo Region. The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program was used to analyze the obtained data. It was concluded that this type of project has a vital role in developing the local community and reducing unemployment through the job opportunities it provides for young people. Finally, a set of recommendations were presented to develop the small enterprises of food and beverages services in Egypt.

Keywords: Small enterprises, food and beverage service, unemployment.